اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس
التقرير اليومي

الخميس ٢٠٢٤/٢/١

العدد ٢٣

المحتوى

الأردن والقدس

- الموازنة داعمة لموقف الأردن المدافع عن الحق بغزة والأقصى ومقدساته ٣

شؤون سياسية

- غوتيريش: " الأونروا " العمود الفقري لجميع جهود الاستجابة الإنسانية في غزة ٣
- مجلس الأمن الدولي يبحث تدابير " العدل الدولية" تجاه إسرائيل ٥
- حول أوامر محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل ١٢
- كاخ: لا يوجد بديل للدور الإنساني الذي تلعبه الأونروا في غزة ١٣
- مقُررون أمميون: وقف إطلاق النار الأكثر فعالية لتنفيذ قرار " العدل الدولية " ١٤

اعتداءات

- العشرات من المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى ١٥

تقارير

- خطة " نتنياهو": حكومة عسكرية صهيونية بغزة لـــ ٤ سنوات تنتهي بدولة فلسطينية ١٥

آراء عربية

- هل تنجح صيغة " حل الدولتين".. وكيف؟ ١٧

آراء عبرية مترجمة

- تنحية كسيف من الكنيست لتأييده دعوى جنوب أفريقيا ١٩

اخبار بالانجليزية

- **UN chief says UNRWA is backbone of Gaza aid response** 20
- **UN Security Council convenes over ICJ ruling on provisional measures in Gaza** 21
- **Dozens of settlers storm Al-Aqsa Mosque** 23

الأردن والقدس

الموازنة داعمة لموقف الأردن المدافع عن الحق بغزة والأقصى ومقدساته

عمان – بترا – أقر مجلس النواب بالأغلبية خنلال جلسة عقدها أمس الأربعاء برئاسة أحمد الصفدي مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٤ بقيمة ١٢,٣٧٠ مليار دينار وبعجز مالي يقدر بنحو ٢ مليار و٦٨ مليون دينار.

وخلال الجلسة التي حضرها رئيس الوزراء بشر الخصاونة وأعضاء في الفريق الوزاري الحكومي جاء في رد وزير المالية محمد العسعس على كلمات أعضاء المجلس النيابي مايلي:>>.

<<... هذه الموازنة جاءت داعمة لموقف الأردن السياسي المشرف والمدافع عن الحق في غزة وأطفالها وعن الأقصى ومقدساته ولن نسمح لوهن مالي سيأتي من وراء تطبيق أفكار لم تنضج أو تجارب غير علمية أن تكون خاصرة رخوة لا سمح الله...>>.

<<... وبشأن القضية الفلسطينية، قال النائب محمد الحراسيس إن كسر الحصار الذي تتعرض له غزة جاء بتوجيهات ملكية من خلال عملية تزويد لوجيستية نوعية في ظروف خطرة، عن طريق عملية إنزال جوي لكل احتياجات المستشفى الميداني التي نفذها نسور سلاح الجو الملكي الأردني.

وأوضح أن الأردن، بقيادة الملك، كان سدا منيعا ضد سياسة التهجير القسري والإبادة الجماعية، وما رافقه من تصعيد بالخطاب الرسمي الأردني، فوصلت إلى تهديد رسمي واضح من الأردن بإعلان الحرب في حالة تهجير الفلسطينيين، وكذلك طرد سفير الكيان الغاصب...>>.

الدستور ٢٠٢٤/٢/١ ص٢

***

شؤون سياسية

غوتيريش: "الأونروا" العمود الفقري لجميع جهود الاستجابة الإنسانية في غزة

نيويورك – وفا – قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الأربعاء ٢٠٢٤/١/٣١، إن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" هي العمود الفقري لجميع جهـــود الاستجابة الإنسانية في غزة.

جاء ذلك خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لهذا العام للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء "الظروف غير الإنسانية التي يواجهها سكان غزة البالغ عددهم ٢,٢ مليون نسمة، وهم يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة دون أي من الأساسيات"، في ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وشدد غوتيريش على أن "الموت والدمار والتشريد والجوع والخسارة والحزن في غزة على مدى الأيام المائة والعشرين الماضية، ندبة على إنسانيتنا وضميرنا المشتركين".

وأضاف: "الجميع في غزة جوعى، ويعاني نصف مليون شخص من مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي. إنني أدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق وموسع ومستدام إلى جميع أنحاء غزة. وهذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في الشمال، حيث منعت إسرائيل معظم البعثات (الإنسانية) من الوصول، في ظل استمرار القتال وانعدام الأمن".

وقال الأمين العام إنه شعر بالرعب من الاتهامات الموجهة ضد عدد من موظفي "الأونروا"، وأشار إلى أن المنظمة تحركت على الفور للتصدي لها. ومع ذلك، قال إنه شدد في اجتماعه أمس مع المانحين على أهمية استمرار عمل الأونروا الحيوي في الأرض المحتلة والدول المجاورة، وخاصة في غزة حيث "ينهار النظام الإنساني".

وكرر دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وطلب من جميع الأطراف العمل بشكل وثيق مع كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيخريد كاخ، لزيادة المساعدات الإنسانية للقطاع.

وجدد غوتيريش التأكيد أنه "لا يوجد شيء يمكن أن يبرر هذا العقاب الجماعي لأهل غزة".

وقال إن "القتال والقصف المستمرين من قبل القوات الإسرائيلية في جميع أنحاء غزة أديا إلى مقتل مدنيين وتدمير بوتيرة وحجم لا يشبهان أي شيء شهدناه في السنوات الأخيرة".

وأشار إلى التقارير التي تفيد باستشهاد أكثر من ٢٦،٧٥٠ فلسطينيا في غزة وحدها – أكثر من ثلثيهم من النساء والأطفال، وتدمير أو تضرر أكثر من ٧٠ في المائة من البنية التحتية المدنية، ونزوح ما يزيد عن ١,٧ مليون شخص في القطاع المحاصر.

وقال الأمين العام: "لا يوجد طرف في نزاع مسلح فوق القانون الدولي. يجب احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم، في جميع الأوقات. ويجب الالتزام بالقرارات الملزمة لمحكمة العدل الدولية".

وتطرق غوتيريش أيضا إلى العنف في الضفة الغربية، ودعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتهدئة الوضع و"تجنيب المنطقة المزيد من العنف قبل فوات الأوان".

وذكّر الأمين العام الحضور بأن حل الدولتين وحده هو الكفيل بضمان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فضلا عن إرساء السلام العادل والدائم والاستقرار في المنطقة.

وقال إن الصراع الحالي يجب أن ينتهي "بتحقيق تقدم ملموس" نحو تحقيق هذا الحل – "إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بالكامل وقابلة للحياة وذات سيادة، والتي تعد غزة جزءا لا يتجزأ منها".

ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معا من أجل دفع عملية سلام هادفة تضع حدا لدوامات الخوف والكراهية والعنف المأساوية، وتبني مستقبلاً أكثر سلاما وأملا للفلسطينيين والإسرائيليين.

وأنشئت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٧٥ عملا بقرار من الجمعية العامة. وقد أسندت إليها ولاية إسداء المشورة للجمعية العامة بشأن برامج تهدف لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، والحق في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شُرد منها.

وكالة الأنباء الفلسطينية وفا ٢٠٢٤/١/٣١

***

مجلس الأمن الدولي يبحث تدابير "العدل الدولية" تجاه إسرائيل

عمان – عقد مجلس الأمن، أمس، جلسة لبحث القرار الذي أصدرته محكمة العدل الدولية تجاه الاحتلال الإسرائيلي، من أجل منع وقوع "إبادة جماعية" في قطاع غزة.

وهدفت الجلسة، التي عقدت بناء على طلب الجزائر، إلى إعطاء قوة إلزامية لحكم محكمة العدل الدولية، فيما يخص الإجراءات المؤقتة المفروضة على الاحتلال الإسرائيلي.

– فلسطين

من جهته، انتقد مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور، عجز مجلس الأمن عن كف يد إسرائيل عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والفظائع في قطاع غزة.

وقال إن «محكمة العدل الدولية اضطلعت بمسؤولياتها، لكنكم (مجلس الأمن) لا تضطلعون بمسؤولياتكم بإصدار قرار بوقف إطلاق النار للسماح بتنفيذ قرارات المحكمة، لتنفذ هذه القرارات فلا بد من وقف لإطلاق النار».

وأضاف: حتى الآن، قتلت إسرائيل أكثر من ٢٦ ألف فلسطيني في غزة، ١١ ألفا منهم أطفال و٢,٣ مليون فلسطيني يعيشون جحيما كل يوم بينما مجلس الأمن يناقش الأمر، والمجلس عاجز عن اتخاذ قرار بوقف هذه الفظائع»، التي وصفها بـــ » أسوأ كارثة إنسانية من صنع الإنسان ومن صنع الاحتلال في التاريخ المعاصر».

وقال منصور إن محكمة العدل الدولية قدمت ردا مدويا على الذين ادعوا بأن قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل تفتقد لأساس ملموس، وادعاءات بأن إسرائيل فوق القانون.

وأضاف: في الوقت الذي وجدت فيه المحكمة أن الفلسطينيين في قطاع غزة يجب حمايتهم من الإبادة الجماعية، والتحريض عليها، والتواطؤ والتآمر لارتكابها، فإن إسرائيل تواصل ارتكاب الجرائم والفظائع، من خلال القصف والتهجير والإعدام بما في ذلك لأطفال يحملون الرايات البيضاء، وجنودها يقتحمون مستشفى بزي أطباء وممرضين ونساء لإعدام ٣ مواطنين أحدهم مصاب بشلل نصفي».

وتابع: بينما محكمة العدل الدولية أمرت إسرائيل بمنع الابادة الجماعية، فإن إسرائيل تواصل ارتكاب هذه الجريمة، وبينما دعت المحكمة ومجلس الأمن إسرائيل لتسهيل دخول المساعدات إلى قطاع غزة، فإنها تواصل حصارها للقطاع، ومنع المساعدات بما في ذلك عن الأطفال، وفي وقت دعت المحكمة إسرائيل إلى وقف التحريض على ارتكاب الإبادة الجماعية، فقد ضاعفت إسرائيل تحريضها، وهناك ١٢ وزير في حكومة إسرائيل حرضوا على الإبادة والتهجير وارتكاب الفظائع بحق الشعب الفلسطيني».

واعتبر منصور أن «عدم تحرك مجلس الأمن بعد قرار محكمة العدل الدولية جريمة»، لافتا إلى أن إسرائيل تخوض حربا مفتوحة على الأمم المتحدة ووكالاتها ومسؤوليها، «عقابا لهم على احترامهم لولاية مناصبهم، ولتحييد الشاهد على الجرائم وإتلاف الأدلة، وتوجت هذه الحرب بقتل ١٥٠ موظفا في الأمم المتحدة فهي تريد إزالة أي عقبة تعيق تنفيذ مخططاتها بتدمير الشعب الفلسطيني».

وقال: إسرائيل تسعى لحجب التمويل عن وكالات الأمم المتحدة، بدءا باليونسكو والآن الأونروا، محذرا من أن مزاعم إسرائيل بشأن موظفين في الأونروا «هدفها تصفية الوكالة».

وأضاف: «هذه المزاعم لا ترقى إلى مستوى معاقبة ٣٠ ألف موظف في الأونروا، وملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدماتها، والواجب الجماعي أن نحمي الوكالة وندعمها، خصوصا هذه الأيام».

ودعا منصور الدول التي أعلنت عن تعليق تمويلها للأونروا إلى إعادة النظر في هذا القرار، لافتا إلى «أن الخيار واضح، فإما أن نسمح لإسرائيل بتفكيك النظام القائم على القانون الدولي والاستمرار بارتكاب الإبادة والفظائع، وأما ان نقول لها كفى».

- الجزائر

وخلال الجلسة قال مندوب الجزائر لدى مجلس الأمن عمار بن جامع، إن هذه الجلسة تأتي والعدوان على الشعب الفلسطيني يقترب من شهره الخامس، وبعد أن قبلت محكمة العدل الدولية النظر بالدعوى المرفوعة بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة، معتبرا أن هذا القرار تاريخي، ويؤكد أن زمن الإفلات من العقاب قد انتهى.

وأضاف: لقد آلت الأمم المتحدة والمجموعة الدولية على نفسها، ألا يفلت أي مجرم من العقاب، والمحتل الإسرائيلي لا يجب أن يكون استثناء من هذه القاعدة، مشيرا إلى أنه لا بد من ضمان المساءلة والمحاسبة حتى نحمي أجيال المستقبل من مثل هذه الفظائع المرتكبة الآن في غزة، وسيكتب التاريخ كل من يقف وراء جرائم الإبادة في غزة في عداد مجرمي الحرب، وأعداء الحياة والإنسانية.

وشدد على أن التدابير التحفظية التي طالبت بها محكمة العدل الدولية واجبة التنفيذ لحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة التي يتعرض لها، ونؤكد أن على إسرائيل «القوة القائمة بالاحتلال» الاستجابة فورا للتدابير التي أقرتها المحكمة.

وأكد بن جامع أن من واجب المجتمع الدولي أن يضمن التزام اسرائيل بهذه التدابير، لوقف حمام الدم والإبادة التي يتعرض لها الفلسطينيون، وأن التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية لا يمكن تطبيقها إلا من خلال وقف إطلاق النار ووقف هذا العدوان فورا، وعلى كل من يعترض على ذلك أن يسأل ضميره، ويراجع إنسانيته.

وأوضح أن ما يحدث في غزة من فظائع ترفضها الفطرة الإنسانية السليمة، وأن عدم وقف إطلاق النار يعني القبول بقتل ٢٥٠ شخصا، و١٠٠ طفل، و١٠ أطفال سيتم بتر أطرافهم يوميا دون تخدير و١٧٠ طفلا سيولدون على قارعة الطريق، وعلى أبواب المستشفيات لانعدام الخدمات الصحيه، وأن ٩٠% من سكان غزة سيبيتون في العراء، ولا يجدون ما يشبع جوعهم، وأن ١٠ آلاف شخص مصاب بالسرطان سيموتون كل لحظة لغياب العلاج الكيميائي.

وأكد أن ما يحدث هو كارثة تقع أمام أعيننا، وجريمة إبادة مكتملة الأركان، ولا يوجد شيء يبرر هذه الهمجية في حق الشعب الفلسطيني.

واختتم بن جامع كلمته بالقول: لقد نطق لسان العدالة وعلى كل من يؤمن بنظام عالمي يقوم على القانون، أن يعمل على تنفيذ التدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية، التي قضت أنه يجب على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، أن تضمن وبشكل فوري عدم قيام قواتها بارتكاب أي أعمال قتل بحق الفلسطينيين، واتخاذ إجراءات فعالة وفورية لتوفير الخدمات والمساعدات الإنسانية التي يحتاجها أهل غزة، وهذا أمر يحتاج وقفا فوريا لإطلاق النار، وعلى مجلس الأمن الآن أن يتخذ فورا كافة التدابير اللازمة لإعلاء صوت العدالة، وضمان تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية.

- جنوب إفريقيا

اعتبرت ممثلة جنوب افريقيا، أن كل الإحاطات والمداخلات التي تم الاستماع لها، توفر صورة واضحة للوضع المدمر في غزة، والفظائع المرتكبة في فلسطين من خلال استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية، ومرافق الأمم المتحدة، وأهداف أخرى، وهذه الأعمال التي نشهدها جميعا كل يوم، والمرتكبة من قبل اسرائيل تمثل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة جنيف والبروتوكول التابع لها.

وقالت إن الأحداث السابقة في غزة بينت أن إسرائيل تتخذ تدابير تتعارض مع واجباتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تلك المتصلة بمعاهدة مكافحة الإبادة الجماعية، وجنوب افريقيا لجأت الى الآليات القضائية الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية للحصول على العدالة للشعب الفلسطيني.

وأكدت أنه لا يمكن للأسرة الدولية أن تتحدث عن أهمية القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات، وألا تتحدث عنه في حالات أخرى، كما لو أن سيادة القانون تطبق فقط على أشخاص بعينهم، او دول بعينها.

وتابعت «ينبغي التأكد من اتخاذ تدابير فعالة، وأن يطلب من إسرائيل أن ترفع تقرير للمحكمة حول التدابير التي اتخذتها، في غضون شهر وهي ملزمة بشكل مباشر لها، ومطلوبة وفقا لأمر المحكمة، ومعاهدة مكافحة الإبادة الجماعية، وذلك لوضع حد لأية تدابير من قبلها، يمكن أن ترقى للإبادة الجماعية.

وتابعت: ينبغي التحرك بشكل مستقل وفوري لمنع ارتكاب الإبادة الجماعية من قبل اسرائيل، والتأكد من عدم انتهاك معاهدة مكافحة الإبادة الجماعية، وواجب على كل الدول أن تضع حدا للتمويل وتسهيل التدابير العسكرية المتخذه من قبل إسرائيل والتي يمكن ان ترتقي للابادة الجماعية.

وقالت إن قرار المحكمة هو انتصار حاسم لسيادة القانون على المستوى الدولي، ومرحلة أساسية للحصول على العدالة للشعب الفلسطيني، ويؤكد أهمية مؤسسات الحوكمة الدولية بما في ذلك هيئة الامم المتحدة وهو امر بغاية الاهمية لكل الدول الاعضاء التي ينبغي بها ان تحترم وتتطبق مقرارات المحكمة للتوصل الى حل سياسي وسلام مستدام في الشرق الاوسط.

- الأمم المتحدة

وقال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، إن سكان قطاع غزة يعيشون ظروفا مأساوية، وهي تزداد مأساوية يوم بعد يوم، وإن ما يصل من مساعدات غير كاف لارتفاع عدد المدنيين المحتاجين إلى هذه المساعدات.

وأضاف: تواجهنا مشكلة في رفض إسرائيل دخول الكثير من المساعدات لأسباب غير واضحة وغير مفهومة بالنسبة لنا.

وأوضح غريفيث أن «الاكتظاظ والأمطار وانعدام اليقين وعدم توفر الوقود والمواد الغذائية تجعل من الجهود الإنسانية في غاية الصعوبة. نحن نرسل الأغذية والأدوية والمعدات الطبية وغيرها من المساعدات الضرورية، ونساعد في نقل المرضى، لكن كل ذلك ليس كافيا نظرا للأعداد الكبيرة من النازحين».

وشدد على أنه «إذا أردنا أن يحصل سكان غزة على مساعدات كافية، فلا بد من اتخاذ خطوات ملحة، أولها نقل المساعدات بشكل آمن ومنتظم، ووصولها بشكل سريع ودون أية عوائق، ومن عدة نقاط عبور، وهذا يحتاج إلى خفض التصعيد. أكرر نداء الأمين العام بوقف إنساني فوري لإطلاق النار في قطاع غزة».

- الولايات المتحدة

وقالت مندوبة الولايات المتحدة ليندا توماس – غرينفيلد، إن حل الدولتين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب بتدابير متساوية من السلم والأمن والكرامة، هو السبيل لضمان الأمن والسلام.

وأضافت أن الحالة الإنسانية في غزة مزرية، ويجب تسريع ومواصلة الجهود لإدخال المساعدات التي يحتاجها أهالي القطاع.

وأشارت إلى أن التدابير الصادرة عن محكمة العدل الدولية متسقة مع سياسة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دعوتها إلى التقيد بالقانون الدولي الإنساني، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية الغذائية والدوائية والمياه، وزيادة كميتها.

- روسيا

ودعا مندوب روسيا فاسيلي نيبينزيا، إلى وقف إنساني لإطلاق النار في قطاع غزة، وكذلك وقف الهجمات الإسرائيلية على المستشفيات في غزة وجنين.

وقال إنه «إذا لم يتم وضع حد للأعمال العدائية، فسيكون من المستحيل تسوية النزاع على أسس دولية ومعترف بها».

وأشار إلى أن قرارات تعليق تمويل «الأونروا» بسبب اتهامات للبعض هو أمر خطير جدا، ويجب أن تستمر الوكالة الأممية في عملها.

وأضاف أن «قرار بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، تعليق تمويلها للأونروا في ظل الاتهامات التي توجه لها، هو لمعاقبة ملايين الفلسطينيين».

وأكد أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الأسرة الدولية ترفض أن تقف مكتوفة اليدين إزاء ما تمارسه إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة.

- المملكة المتحدة

وقالت مندوب المملكة المتحدة في الأمم المتحدة، إنه لا بد من وضع حد للقتال في غزة بأسرع وقت ممكن، واصفة الوضع الإنساني فيها بـــ «البائس».

وأكدت ضرورة وقف إطلاق النار لتتمكن الجهات من إدخال المساعدات الإنسانية، مؤكدة أن المملكة المتحدة وشركاءها سيواصلون العمل عن كثب للوصول الى حل فوري ونهائي لإنهاء الوضع بغزة ودخول المساعدات.

ودعت لحماية المدنيين، ووجود أفق سياسي يتيح التوصل إلى مسار ذي مصداقية، يقود الى حل الدولتين بشكل نهائي.

- فرنسا

أكدت مندوب فرنسا أن علينا العمل على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، ويتعين على إسرائيل أن تحترم القانون الدولي الإنساني.

وقالت «من الضرورة بمكان أن ترفع جميع العوائق التي تحول دون الوصول الإنساني، ويتعين تنفيذ القرارين ٢٧١٢ و٢٧٢٠ وتبقى فرنسا متضامنة مع فلسطينيي غزة، واتخذنا خطوات عملية لدعمهم فنحن بالتعاون مع مصر نرسل المساعدات الطبية والإنسانية».

وشددت على أهمية التدابير المؤقتة التي أقرتها محكمة العدل الدولية، وقالت «نحن ملتزمون باحترام القانون الدولي ونعيد التأكيد على دعمنا لمحكمة العدل الدولية، أما على المستوى السياسي فيبقى حل الدولتين السبيل الوحيد للتوصل إلى سلام عادل ودائم».

وأدانت مندوبة فرنسا سياسة الاستعمار التي تنفذها إسرائيل، وعنف المستوطنين في الضفة الغربية، وعقد مؤتمر في القدس يدعو إلى إنشاء مستوطنات في غزة، ونقل الشعب الفلسطيني من غزة إلى خارج الأراضي الفلسطينية مذكرة بأن محكمة العدل الدولية أكدت واجب أن تعتمد إسرائيل كل الإجراءات الممكنة للحيلولة دون هذا النوع من الخطابات.

- الصين

وقال مندوب الصين إن استمرار الحرب في غزة لن يؤدي إلا إلى المزيد من الضحايا وزعزعة الاستقرار بالمنطقة برمتها، ما سيجعل السلم في الشرق الأوسط بعيد المدى.

وأضاف أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ خطوات حاسمة لتعزيز كل الجهود الدبلوماسية القاضية إلى وقف إطلاق النار، كما أن على إسرائيل أن تكف فورا عن اعتداءاتها العسكرية العشوائية وعن تدميرها بغزة، كما أن عليها التعاون بشكل كامل لإزالة العوائق التي تحول دون دخول المساعدات.

- سويسرا

أكدت مندوبة سويسرا دعم بلادها الكامل لمحكمة العدل الدولية، وما صدر عنها من قرارات ملزمة لجميع الدول الأطراف، مؤكدة أنه يجب أن تلتزم إسرائيل بقرارات المحكمة وتمتثل لها، وأن تتخذ التدابير الضرورية لمنع جرائم الإبادة الجماعية والتحريض عليها.

وقالت «ينبغي اتخاذ إجراء تدابير فعالة يتم تطبيقها فورا، بما يكفل وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية للتخفيف من وطأة الظروف الثقيلة للأوضاع المعيشية البائسة في قطاع غزة».

- اليابان

وقال مندوب اليابان إن التدابير التي أقرتها محكمة العدل الدولية ملزمة لجميع الأطراف، وينبغي الامتثال للقانون الدولي الإنساني.

وأضاف أن سيادة القانون تفرض احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واحترام مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة المواثيق الدولية لضمان الأمن والسلام.

وأكد أن حل الدولتين هو الحل الأمثل، الذي يسمح لإسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة، أن يعيشا جنبا إلى جنب، ويضمن الأمن والسلام في المنطقة.

- الإكوادور

من جهتها، طالبت الإكوادور إسرائيل بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية بشأن غزة.

وأعرب ممثل الإكوادور عن أمله بالتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، مؤكدا موقف بلاده الداعم لحل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- سيراليون

أعرب مندوب سيراليون عن أمله في التوصل إلى آلية أممية، من شأنها أن تسرع إيصال الشحنات الإنسانية إلى قطاع غزة، لضمان توفير المساعدة بالكميات والنوعية المطلوبة، ولكي تصل إلى الأشخاص الأكثر هشاشة في القوت المناسب، وبشكل مستدام.

وشدد على أنه يجب الامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية، وهذا واجب يقتضيه القانون الدولي، ونحن نرحب بقرار المحكمة وعلى إسرائيل أن تتخذ تدابير فعالة وفورية وذلك بتوفير الخدمات الإنسانية الطارئة والمساعدة الإنسانية وذلك لمعالجة الشروط الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الفلسطينيون في قطاع غزة.

- غيانا

وقالت مندوبة غيانا، إن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، يجب ألا يدخرا جهدا من أجل وضع حد لدوامة العنف وسفك الدماء.

وأعربت عن قلقها من قيام عدد من الدول بوقف تمويل "الأونروا"، مؤكدة أن للوكالة دورا مهما لا غنى عنه، لأنها تعمل منذ عقود كشريان حياة للفلسطينيين.

- موزمبيق

وطالب ممثل موزمبيق إسرائيل بالالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية، لمنع وقوع كارثة إنسانية في ظل تدهور الأوضاع جراء العدوان المتواصل على قطاع غزة.

وقال إن قرارات المحكمة ملزمة للجميع، وعلى الحكومة الإسرائيلية الامتثال لها.

- كوريا الجنوبية

وقال مندوب كوريا الجنوبية إن بلاده تحترم دور محكمة العدل الدولية، مشيرا إلى أن التدابير المؤقتة التي دعت لها المحكمة تعتبر ملزمة. وأضاف: نأمل أن تعمد اسرائيل إلى اتخاذ قرارات فورية وعملية لإيصال المساعدات إلى الفلسطينيين، مؤكدا أن هذه التدابير المؤقتة يجب أن تحول دون مزيد من التدهور في غزة.

- مالطا

ودعت مندوبة مالطا في كلمتها إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وعودة الأونروا للعمل في قطاع غزة الذي يعيش في ظروف صعبة من الموت والجوع والدمار.

كما دعت للعمل على حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين ضمن المعايير والاتفاقات الدولية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الدستور ٢٠٢٤/٢/١ ص٦

***

حول أوامر محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل

ترجمة: علاء الدين أبو زينة

مقدمة المترجم

في يوم الجمعة، ٢٦ كانون الثاني (يناير)، وجدت "محكمة العدل الدولية" في لاهاي –أحد الأذرع الستة الرئيسية للأمم المتحدة – أن على إسرائيل اتخاذ إجراءات لمنع أعمال الإبادة الجماعية التي ترتكبها قواتها في غزة؛ و"منع ومعاقبة" التحريض على الإبادة الجماعية؛ وضمان زيادة المساعدات الإنسانية لغزة، من بين أمور أخرى. ولم يصل قرار المحكمة إلى حد إدانة الكيان الصهيوني بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وقد يستغرق إصدار مثل هذا القرار سنوات؛ كما أنها لم تصدر أمرًا بوقف فوري لإطلاق النار كما طلبت المدعية، جنوب أفريقيا. لكن المحكمة رأت أن هناك سببًا للقلق الكبير بشأن الأعمال العسكرية للكيان في غزة، وفي تصريحات قادته التي تحرض على الإبادة. ووجدت المحكمة أن هناك "على الأقل بعض الأفعال وأوجه القصور التي ادعت جنوب أفريقيا بأن إسرائيل ارتكبتها في غزة، والتي يبدو أنها يمكن أن تندرج ضمن أحكام اتفاقية (الإبادة الجماعية)".

بطبيعة الحال، تسبب امتناع المحكمة عن إصدار أمر بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة بخيبة أمل للفلسطينيين، ومناصري القضية الفلسطينية، وهو شيء مهم حتى مع أن المحكمة لا تمتلك أدوات للتنفيذ. لكن آخرين ركزوا على القيمة الرمزية الكبيرة لهذا الحكم. وكان عرض قضية ضد الكيان، لأول مرة في تاريخه، أمام هيئة قانونية دولية بتهمة جسيمة مثل الإبادة الجماعية، حدثا مهما في حد ذاته. والأهم هو أن المحكمة وجدت أن الكيان، "الدولة" التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لحماية أولئك الذين تعرضوا لأهوال الهولوكوست، موضوع لادعاءات معقولة بأنها تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية، وهي الاتفاقية التي تم إنشاؤها، إلى حد كبير، لأغراض إدانة ومحاولة منع حدوث إبادة جماعية مثل الهولوكوست مرة أخرى.

ومن المهم أيضًا أن قرارات المحكمة اعترفت بأن الفلسطينيين هم مجموعة محمية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، وأنهم يشكلون في غزة جزءًا كبيرًا من هذه المجموعة المحمية. وبذلك، يمكن أن تمثل الأفعال التي يرتكبها الكيان ضدهم انتهاكًا لاتفاقية الإبادة الجماعية. كما استدلت على "نية الإبادة" بفحص الأدلة الظرفية، مثل الإجراءات التي يتخذها الكيان لجعل حياة الفلسطينيين غير صالحة للعيش في غزة، بالإضافة إلى تصريحات مسؤوليه الحاقدة التي دلت على احتمال وجود نية الإبادة.

في مقابلة مع أونا هاثاواي، الأستاذة في كلية الحقوق بجامعة ييل ومديرة مركز التحديات القانونية العالمية التابع للكلية، تلفت هاثاوي إلى أن "إقرار المحكمة بوجود ادعاءات معقولة بأن إسرائيل تنتهك اتفاقية الإبادة الجماعية، بالطريقة التي تشن بها هذه الحرب على غزة، يجب أن يكون له تأثير خطير على الدول التي تدعم إسرائيل في هذه الحرب. وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، التي تقدم المساعدة العسكرية. وقد يدفع القرار هذه الدول إلى طرح سؤال حول ما إذا كانوا ينتهكون هم أيضًا التزاماتهم القانونية من خلال الاستمرار في دعم إسرائيل بالمساعدة العسكرية. ولذلك، حتى لو كانت إسرائيل مصممة على تجاهل هذا القرار، فمن الممكن أن يكون لهذا القرار تأثير كبير على إسرائيل، اعتمادًا على كيفية استجابة الدول الأخرى له".

سوف يستمر القرار في إثارة الجدل واستدراج القراءات من حيث الكاسبين والخاسرين. وسوف تكشف الأيام عن التداعيات العملية لوقوف الكيان متهمًا بالإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، على الكيان وعلى مسيرة التحرر الفلسطينية. لكنّ القرار سيظل وثيقة رسمية مهمة ضُمت إلى ملفات القضايا العالمية الكبرى في هيئة تابعة للأمم المتحدة...>>.

الغد ٢٠٢٤/٢/١ ص٧

***

كاخ: لا يوجد بديل للدور الإنساني الذي تلعبه الأونروا في غزة

نيويورك – (بترا)– استمع أعضاء مجلس الأمن الليلة الماضية خلال جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة من كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، سيخريد كاخ

وقالت كاخ عقب الجلسة للصحفيين في الأمم المتحدة "لا يوجد بديل للدور الإنساني الذي تلعبه الأونروا في غزة"، داعية إلى تكثيف الجهود "بالنظر إلى مجمل الاحتياجات وحجم الأزمة تعقيدها."

وقالت لا يمكن لأي منظمة في الوقت الحالي أن تحل محل أو تستبدل قدرة الأونروا الهائلة ونسيجها وكفاءتها ومعرفتها بسكان غزة"، مشددة على الحاجة الماسة للاعتراف بالدور المركزي الذي تلعبه الأونروا في قطاع غزة في حياة سكان غزة اليومية هناك أثناء النزاع الحالي وقبله.

وعلى مدى الأيام العشرين الماضية منذ بداية ولايتها، التقت كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار مع العديد من الأطراف المعنية بملف غزة في محاولة لتسريع وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، وإنشاء آلية أممية يمكن أن تساعد في التحقق من شحنات الإغاثة الإنسانية ومراقبتها.

وقالت للصحفيين إنها متفائلة للغاية بالدعم الذي تلقته من أعضاء المجلس.

وقالت إنها عرضت عليهم بعض الملاحظات والتوصيات الأولية التي تتمحور حول أربع نقاط، وهي طرق الإمداد والوصول إلى غزة، الوضع في القطاع والتوزيع عبره، خلق بيئة تمكينية، وإنشاء الآلية الأممية نفسها.

وأضافت "في النهاية، الأمر لا يتعلق بعدد الشاحنات، بل يتعلق بالحجم والجودة والسرعة والتسليم المستمر للسلع الإنسانية والتجارية للوصول إلى المدنيين في غزة، فيما يمكن للآلية، عند إعدادها وتشغيلها، أن تساعد حقاً في تسهيل ذلك، وستساعدنا على التتبع، وتعزيز الشفافية."

وأكدت أهمية وقف إطلاق النار، فبدون ذلك لا يوجد مجال لنشر مراقبين في جميع أنحاء غزة للتحقق من توزيع المساعدات ومراقبتها.

وكشفت كاخ إن فريقها سيبدأ أولاً بإنشاء قاعدة بيانات يمكن أن تساعد في حصر إجمالي المساعدات والإمدادات القادمة والحصول على الموافقات المسبقة، مشيرة إلى أن المناقشات جارية نيابة عن المجتمع الإنساني حول السلع الإنسانية الأساسية والمواد الأخرى التي يجب السماح بدخولها إلى غزة.

وقالت إن الآلية وقاعدة البيانات ستزيدان الشفافية والوضوح، ما قد يساعدها على إزالة أكبر عدد ممكن من العقبات والقيود المحتملة -- .(بترا)

وكالة الانباء الأردنية ٢٠٣٤/٢/١

***

مُقررون أمميون: وقف إطلاق النار الأكثر فعالية لتنفيذ قرار "العدل الدولية"

نيويورك – بترا – قال خبراء من مفوضية حقوق الإنساني بالأمم المتحدة (المقررون)، أمس الأربعاء، إن القرار التاريخي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية، يوفر أول أمل ملموس لحماية المدنيين في قطاع غزة الذين يعانون من ظروف إنسانية مروعة ودمار وقتل جماعي وصدمات لا يمكن إصلاحها.

وأكد الخبراء في بيان صحفي، وصل وكالة "بترا" نسخة منه، أن القرار يعد علامة بارزة في نضال الشعب الفلسطيني المستمر منذ عقود من أجل العدالة.

وشددوا على أن القرار ضروري بشكل عاجل لحماية الشعب الفلسطيني من أعمال الإبادة الجماعية المحتملة، وأن الطريقة الأكثر فعالية لتنفيذ التدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية هي من خلال وقف فوري لإطلاق النار.

واعتبر الخبراء قرار المحكمة بمثابة رفض لتبرير إسرائيل لأفعالها في قطاع غزة بأنها دفاع عن النفس امتثالاً للقانون الإنساني الدولي، مشيرين إلى أن "المحكمة وجدت أن إسرائيل لا يمكنها الاستمرار في قصف وتهجير وتجويع سكان غزة، بينما تسمح لمسؤوليها بتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم من خلال تصريحات قد ترقى إلى مستوى التحريض على الإبادة الجماعية".

وطالبوا إسرائيل بالالتزام بأمر محكمة العدل الدولية، مؤكدين أن العبء ينتقل الآن إليها لتثبت أنها نجحت فعلياً في القضاء على "خطر الإبادة الجماعية الذي وجدت المحكمة أنه احتمال معقول".

وقالوا إنه "بحلول الوقت الذي تقدم فيه إسرائيل تقريرها إلى المحكمة في غضون شهر واحد، يجب أن يحصل الفلسطينيون على الغذاء والماء والرعاية الصحية والسلامة، التي حرموا منها منذ فترة طويلة".

وحث الخبراء أيضًا الدول الأطراف في اتفاقية الإبادة الجماعية على التقيد بالتزاماتها، واتخاذ جميع التدابير التي في وسعها لضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

الدستور ٢٠٢٤/٢/١ ص٧

***

اعتداءات

العشرات من المستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى

القدس – "القدس" دوت كوم – اقتحم مستوطنون، الأربعاء ٢٠٢٤/١/٣١، باحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي.

واقتحم العشرات من المستوطنين المسجد الأقصى، من جهة باب المغاربة، ونفـذوا جـولات استفزازية في باحاته، وأدوا طقوسا تلمودية.

كما منعت شرطة الاحتلال المتمركزة عند أبواب البلدة القديمة والمسجد الأقصى، المواطنين من الدخول، ما تسبب بانخفاض أعداد المصلين للشهر الرابع على التوالي.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/١/٣١

***

تقارير

خطة "نتنياهو": حكومة عسكرية صهيونية بغزة لـ ٤ سنوات تنتهي بدولة فلسطينية

نادية سعد الدين – عمان – فيما تدرس حركة "حماس" مقترحاً من ثلاث مراحل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة لن يُلزم الاحتلال بإنهاء عدوانه كلياً؛ يطل رئيس حكومة الحرب، "بنيامين نتنياهو"، بخطة "مناورة" لإحكام القبضة الأمنية على القطاع، عبر تشكيل حكومة صهيونية عسكرية لإدارته لأربع سنوات قادمة، بما يجعلها أيضاً "خارطة إنقاذ" لمستقبله الآيل للسقوط ولمأزق الكيان الصهيوني الداخلي الحرج.

وما يجعل خطة "نتنياهو" غير قابلة للتصديق أو التطبيق ومجرد مناورة منه لإدارة الوقت و"الصراع"، أنها تُرهن انقضاء أربع سنوات من نهاية عهد تشكيل حكومة صهيونية عسكرية بإقامة دولة

فلسطينية مستقبلية، ليس فقط لأنه لا يؤمن بها مطلقاً، وفق منظوره الصهيوني، وإنما أيضاً لأنها ستثير سخط التيار اليميني المتطرف بدون استبعاد الانقلاب عليه.

وتقضي المرحلة الأولى من الخطة، وفق وسائل إعلام الاحتلال، بإنشاء إدارة عسكرية للاحتلال شاملة في غزة، لإدارة نقل المساعدات الإنسانية وتولي مسؤولية السكان المدنيين، خلال الفترة الانتقالية، بينما تتضمن المرحلة الثانية، تشكيل تحالف عربي دولي، قد يكون جزءاً من اتفاق تطبيع إقليمي أوسع، يدعم إنشاء السلطة الفلسطينية الجديدة.

وترسم خطة "نتنياهو" ملامح سلطة فلسطينية جديدة لن تضم مسؤولين منتمين لحماس أو بشكل مباشر للرئيس محمود عباس، فيما سيكون للاحتلال الحق الكامل في إجراء عمليات أمنية في غزة، كما في الضفة الغربية.

أما المرحلة الثالثة فإنها لن تحدث بحسب الخطة إلا بعد استقرار قطاع غزة ونجاح الهيئة الجديدة، أي السلطة الفلسطينية الجديدة، إذ سيتم تنفيذ إصلاح شامل أيضاً في عمل السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية بما في ذلك منهاج النظام التعليم الفلسطيني.

وإذا سارت تلك المرحلة بسلاسة في إطار جدول زمني، محدد مسبقاً، من سنتين إلى أربع سنوات، فسوف يعترف الاحتلال بدولة فلسطينية منزوعة السلاح محددة في أراضي السلطة الفلسطينية، بل وقد تناقش إمكانية نقل مناطق إضافية، لا تتطلب إخلاء المستوطنات، إلى تلك الدولة.

وفي الأثناء؛ على وقع ارتكاب الاحتلال ١٦ مجزرة وحشية جديدة في القطاع راح ضحيتها ١٥٠ شهيداً و٣١٣ جريحاً بأقل من ٢٤ ساعة، مما يرفع حصيلة عدوانه إلى ٢٦٩٠٠ شهيد و٦٥٩٤٩ إصابة؛ يسعى الوسطاء لإنجاز اتفاق وقف إطلاق النار، سيُؤمن إطلاق سراح أغلب الأسرى الصهاينة بيد المقاومة، ولكنه لا يُلزم حكومة الاحتلال بإنهاء الحرب، فـ "نتنياهو" ما يزال مُصراً على "نصر" حتى لو كان مُزيفاً ضد "حماس".

وبينما يعتمد نجاح "صفقة التبادل" على مدى موافقة المقاومة على المرحلة الأولى منها التي قد لا تقضي بالضرورة بإنهاء الحرب بصفة دائمة بل مؤقتة، وهو مطلب جوهري بالنسبة إليها، ولكنها ستشمل أيضاً الإفراج عن أسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال، إلا أن "نتنياهو" أكد بأن الاحتلال لن يسحب قواته من القطاع قبل أن يحقق "النصر الكامل"، وفق مزاعمه.

وبالسياق؛ فإن وثيقة الإطار التي نتجت عن الاجتماع الاستخباراتي في باريس قبل أيام، تتضمن بأن يتم تحقيق تهدئة طويلة، وفي المرحلة الأولى، التي ستستمر ٦ أسابيع، سيتم إعادة جميع الاسرى الصهاينة مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وانسحاب للاحتلال من مراكز المدن في غزة، وزيادة المساعدات الإنسانية التي ستدخل إلى غزة.

أما المرحلة الثانية التي سيتم فيها إطلاق سراح الجنود وجثث الصهاينة الأسرى، فهي المرحلة التي ما يزال يعتريها بعض الفجوات، ومن بين القضايا الخلافية الرئيسية أيضًا هوية الأسرى الفلسطينيين الذين سيتم إطلاق سراحهم وعددهم، ومطالبة "حماس" بأن تؤدي هذه المرحلة إلى إنهاء الحرب.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية عن مسؤول صهيوني، لم تسمه، القول بإن "احتمالات صفقة تبادل أسرى بين الاحتلال وحركة "حماس" ما تزال مرتفعة، لأن الرئيس الأميركي، جو بايدن، يريد إنهاء الحرب على غزة، ويدرك أن الطريق الوحيدة لذلك هي صفقة تقود إلى هدنة طويلة، وعلى أمل أن تصبح دائمة"، وفق قوله.

...ونقلت الصحيفة أيضا، بأن "نتنياهو"، "يسعى إلى صفقة"، لكنه "يخشى جدا" أن تؤدي إلى انسحاب حزبي الوزيرين المتطرفين إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، في ظل تهديدهما بالانسحاب من الحكومة، بسبب "القلق" من وقف إطلاق نار لفترة طويلة، سيعبر عن انتهاء الحرب على غزة، وبقاء حماس في الحكم، "في جنوب القطاع على الأقل".

وتنتظر أطراف المفاوضات حول الصفقة رد حركة حماس عليها، بعدما أعلن رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، أمس أنه تجري دراسة الصفقة. وقد يقدم وفد حماس الذي يزور القاهرة، اليوم، رد الحركة على الصفقة المقترحة...>>

الغد ٢٠٢٤/٢/١ ص٢٦

***

آراء عربية

هل تنجح صيغة "حل الدولتين".. وكيف؟

د. اسعد عبد الرحمن

يعتبر الأردن من أوائل الدول والجهات الذي تحدث عن ضرورة فرض حل الدولتين...دوليا، على قاعدة أنه طالما استمر اليمين الإسرائيلي في السلطة وطالما أن الكيان الصهيوني كله منزاح نحو اليمين إلى درجة كبيرة ليس في الحكم فقط وإنما في الشارع السياسي؛ فان هذا اليمين لن يقبل ذاتيا بهذا «الحل»، ولذلك لا بد من فرضه، وبالذات في ظل رئيس وزراء إسرائيلي أعلن أنه «فخور بجهوده التاريخية لمنع إقامة دولة فلسطينية»، لا، بل يعتبر: «الدولة الفلسطينية تشكل خطرا وجوديا على إسرائيل.«

وقد استعاد عديد الساسة والمراقبين بالذاكرة مؤتمر مدريد، وكيف أجبر رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه (إسحاق شامير) إلى الذهاب إلى العاصمة الإسبانية والمشاركة بالمؤتمر. لكن تبين لاحقا أن الدولة الصهيونية جعلت من مؤتمر مدريد فخا، هدفه منح الكيان الصهيوني مزيدا من الوقت لتوسيع الاستعمار/ «الاستيطان» وتحقيق المزيد من الاختراق للساحات العربية باسم السلام، حيث انقلبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تعهداتها والاتفاقيات مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي لم يبق لها

أي سلطة فعلية او حقيقية، وها هي «اسرائيل» اليوم تتمادى مع ما يجري من حرب إبادة ضد الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية أيضاً.

من، إذن، بإمكانه أن يفرض حل الدولتين؟ أو لنقل: من يرفض حل الدولتين باستثناء الكيان الصهيوني؟! الولايات المتحدة الأمريكية توقعت أن يوفر لها الكيان طرف خيط يسمح لواشنطن بدفع رؤيتها السياسية، وبضمنها حل الدولتين، لكن يبدو حتى الآن أن واشنطن تعتقد أن الحكومة الحالية للكيان تماطل، وعليه تواصل واشنطن التعبير عن إحباطها، فيما يواصل الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إظهار دعم متنوع للكيان في حرب الإبادة على قطاع غزة، ويرفض الاستجابة لدعوات مشرعين ديمقراطيين في الكونغرس اشتراط استمرار هذا الدعم بموافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو) على خطة خروج من الحرب وإنهائها وبحث مستقبل قطاع غزة بموجب الخطة التي يطرحها (بايدن) لمستقبل الشرق الأوسط كله، مركزا اعتقاده من أن الطريق لتطبيع علاقات بين الكيان الصهيوني ودول عربية يتأتى من خلال حل الدولتين الذي يضمن أيضاً أمن الكيان الصهيوني، مع الأخذ بالاعتبار أن (بايدن) يواجه مخاوف من عدم تمكنه من تقديم إنجازات في سياسته الخارجية قبيل انتخابات الرئاسة الأمريكية والكونغرس، في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

الآن، تتصاعد الضغوط الدولية على الكيان الصهيوني للعمل نحو التوصل إلى حل سياسي يؤمن العالم بأنه حل الدولتين لا غير. ففكرة الدولتين «لشعبين» تحظى بدعم واسع النطاق في المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وهو ما عبر عنه ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية (ما غيره!!!) حين قال: «الحرب التي تشنها إسرائيل تزرع الكراهية، أعتقد أنه يتعين علينا التوقف عن الحديث عن عملية السلام والبدء في الحديث بشكل ملموس أكثر عن عملية حل الدولتين.«

من المؤكد أن لا حل الآن إلا بفرض «حل الدولتين» من الخارج، إذا افترضنا أن النوايا الأمريكية سليمة، وأنهم بحق يسعون للحل، ولذا، يجب الدفع بهذا الاتجاه. واليوم، ونحن نلحظ «عجز» الولايات المتحدة المستدام عن الوفاء بوعد اعادة القنصلية الامريكية الى القدس وفتح مكتب لمنظمة التحرير في واشنطن؛ لانرى اي امل لقيام «دولة فلسطينية» إلا بحل دولي عبر مؤتمر شبيه بمؤتمر مدريد تدعمه دول مجلس الأمن. وفيما عدا ذلك لننسى أن هناك أفقاً سياسياً، ويصبح حينها الحل الأوحد لإقامة دولة فلسطينية من خلال مختلف انواع المقاومة بما في ذلك المسلحة منها.

الرأي ٢٠٢٤/٢/١/ص٣٢

آراء عبرية مترجمة

تنحية كسيف من الكنيست لتأييده دعوى جنوب أفريقيا

هآرتس – بقلم: أسرة التحرير ٢٠٢٤/١/٣١ –درك أسفل في تاريخ الكنيست ودولة إسرائيل سجل مع قرار لجنة الكنيست تنحية النائب عوفر كسيف (الجبهة/ العربية)، وذلك بسبب تأييده للدعوى التي رفعتها

جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية في "لاهاي" – وفيها قالت بأن إسرائيل مسؤولة عن إبادة جماعية في قطاع غزة. القانون الأساس: الكنيست يسمح للهيئة العامة بتنحية نواب إذا ما حرضوا على العنصرية أو أيدوا الكفاح المسلح ضد إسرائيل. أي من أقوال كسيف لا يستجيب لهذا التعريف. تنم تنحية كسيف عن رائحة ملاحقة سياسية. لو كانت الكنيست مصممة حقا على أن تلفظ عنصريين من أوساطها، لما بقي لها ما يكفي من أعضاء الكنيست الضروريين لإقامة حكومة بن غفير وسموتريتش. غير أن النائب عوديد بورير من إسرائيل بيتنا، الذي بادر إلى طلب التنحية، شرح المنطق المشوه الذي عمل بموجبه: "يمكن أن نرى وكأن الدعوى إلى لاهاي رفعها كسيف نفسه، وإذا ما قبل، فإن الأمر كان سيؤدي إلى المس بأمن إسرائيل". لماذا؟ لأن أهداف كسيف هي "وقف القتال". وعندها "حماس ستنتعش"، مما سيجر "ضررا للجنود".٨٥ نائبا من كل الكتل، باستثناء العمل والأحزاب العربية، وافقوا على التوقيع على الطلب. وأول من أمس صوت إلى جانب تنحيته ١٤ من أصل ١٦ عضوا في لجنة الكنيست. مع أولئك الذين يريدون أن يتخلصوا من كسيف يوجد مثلا موشيه سعده من الليكود الذي قال منذ وقت غير بعيد أنه "واضح للجميع بأنه يجب إبادة غزة"، أو تسفيكا غوجل من عظمة يهودية الذي قال قبل نحو شهر "بداية نهزم حماس وحزب الله وكعقبى نرتب الوضع في محكمة العدل العليا". لكن أيضا متان كهانا وزئيف الكين من المعسكر الرسمي ونأور شيري من يوجد مستقبل أيدوا التنحية. من حق كسيف أن يفكر بأن إسرائيل ترتكب جرائم حرب. أفضل القانونيين في العالم وافقوا على البحث في لاهاي في هذه المسألة تماما. ولكن قانون التنحية الذي سن بداية لأجل التخلص من التمثيل العربي في الكنيست، والذي يتطلع لأن يدفع قدما بإسرائيل ديمقراطية كاملة ومتماثلة مع الكفاح الفلسطيني للتحرر من الاحتلال. رفاقه لا يؤيدون الإرهاب وبالتأكيد لا يؤيدون الهجمة في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، وكسيف عاد واكد ذلك. يوجد قدر من المفارقة في حقيقة أن في الكنيست وجدوا من هو، زعما، جدير هنا للتنحية بعد بضعة أيام من تلقي إسرائيل نفسها أمرا دوليا بمعاقبة المحرضين والعنصريين الذين اقتادوها إلى لاهاي – وبعد يومين من المؤتمر في مباني الأمة الذي دعا فيه وزراء وأعضاء إئتلاف إلى ترحيل مليوني غزي. إن إقرار التنحية في اللجنة ليس النهاية. توجد محطتان على الطريق: الإقرار في الهيئة العامة للكنيست (مطلوب أغلبية ٩٠ نائبا)؛ والمحكمة العليا إذا ما قرر كسيف الاستئناف. هناك، كما هو معقول الافتراض، سينظف القضاة كعادتهم بعد الكنيست ويقلبوا القرار. لكن الوصمة على الديمقراطية الإسرائيلية لن تمحى بسهولة.

الغد ٢٠٢٤/٢/١ ص٢٥

اخبار بالانجليزية

UN chief says UNRWA is backbone of Gaza aid response

NEW YORK, (WAFA) – U.N. Secretary-General Antonio Guterres said today that the U.N. Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) is the 'backbone' of all humanitarian response in Gaza, appealing to all countries to "guarantee the continuity of UNRWA's lifesaving work."

The United States, the biggest donor to the U.N. Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, has temporarily paused its funding to UNRWA – along with several other countries – after Israel accused some of the Agency's staff of taking part in the October 7 attack.

"I was personally horrified by these accusations," Guterres told the U.N. Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People. "Yesterday, I met with donors to listen to their concerns and to outline the steps we are taking to address them."

He stressed, "The humanitarian system in Gaza is collapsing. I am extremely concerned by the inhumane conditions faced by Gaza's 2.2 million people, as they struggle to survive without any of the basics."

Guterres further reiterated his call for an immediate ceasefire in Gaza, citing humanitarian reasons. He urged all parties involved to closely collaborate with the United Nations' top coordinators for humanitarian affairs and reconstruction in Gaza to enhance humanitarian aid delivery to the region.

The UN Secretary General stressed that there is nothing that can justify this collective punishment of the people in Gaza. He highlighted the continuous fighting and airstrikes by Israeli occupation forces throughout Gaza, resulting in the deaths of civilians and unprecedented levels of destruction.

Preliminary reports indicate that over 26,750 Palestinians in Gaza alone have been killed, with more than two-thirds of them being women and children. Additionally, more than 70% of civilian infrastructure has been destroyed or damaged, leading to the displacement of over 1.7 million people in the besieged region.

Guterres also addressed the violence in the West Bank, calling for urgent steps to de-escalate the situation and prevent further violence in the territory.

Reminding the audience that a two-state solution is the only way to ensure the inalienable rights of the Palestinian people and establish lasting peace and stability in the area, Guterres asserted that the current conflict must lead to "tangible progress" toward this solution, including ending the occupation and establishing a fully independent and viable state of Palestine, with Gaza as an integral part.

He called on the international community to work collectively towards a meaningful peace process that breaks the cycles of fear, hatred, and tragic violence, creating a more peaceful and hopeful future for both Palestinians and Israelis.

Wafa 31/12/2024

***

UN Security Council convenes over ICJ ruling on provisional measures in Gaza

NEW YORK, (WAFA) – The United Nations Security Council convened this evening at the request of Algeria to deliberate on the ruling issued by the International Court of Justice (ICJ) concerning the provisional measures to be taken to prevent an Israeli genocide in the Gaza Strip.

The session's objective is to give binding force to the ICJ's ruling regarding the provisional measures imposed on the Israeli occupation.

Algeria: ICJ measures applicable only through ceasefire

The Permanent Representative of Algeria to the United Nations, Amar Bendjama, stated that the session convenes as the Israeli aggression against the Palestinian people approaches its fifth month. He emphasized the historic nature of the ICJ's ruling, declaring an end to the era of impunity for the Israeli occupation.

Bendjama asserted that no criminal, including the Israeli occupation, should be exempt from international law. He stressed the need for accountability and prosecution to protect future generations from atrocities similar to these unfolding these days in Gaza.

Bendjama warned that those behind the acts of genocide in Gaza would be recorded in history as war criminals and enemies of life and humanity.

Algeria's UN Representative insisted that Israel must immediately comply with the provisional measures mandated by the ICJ to safeguard the Palestinian people from genocide.

He called on the international community to ensure Israel's commitment to these measures, emphasizing that they can only be implemented through an immediate ceasefire. He urged anyone opposing these measures to question their conscience and reassess their humanity.

Bendjama concluded by stating that justice has spoken, and those who believe in a world order based on law should work towards implementing the ICJ's provisional measures. He emphasized that the Security Council must now take all necessary measures to uphold the voice of justice and ensure the enforcement of the ICJ's decisions.

Guyana: UNRWA plays a vital role in Palestinians' lives

The representative of Guyana to the UN expressed concern about the international community's efforts to halt funding for UNRWA, emphasizing its crucial role as a lifeline for Palestinians over the decades.

She urged swift resolution of the situation to benefit those in need of assistance and emphasized that a ceasefire should be the first important step.

Guyana's representative stressed the importance of complying with the recent ICJ measures and implementing all provisions conducive to achieving a two-state solution.

UN Assistant Secretary-General: Tragic conditions in Gaza as worsening day by day

Martin Griffiths, the UN Assistant Secretary-General for Humanitarian Affairs, said the tragic conditions in Gaza are worsening day by day. He noted that Israel has been rejecting the entry of much humanitarian aid into Gaza for unclear and incomprehensible reasons.

Griffiths highlighted the dire humanitarian situation, including overcrowding, rain, uncertainty, lack of fuel, and food shortages, making humanitarian efforts extremely difficult. He reiterated the urgent need for safe and regular aid delivery to Gaza, emphasizing that a rapid ceasefire is crucial.

The UN official stated that if the people of Gaza are to receive sufficient aid, immediate steps must be taken. He called for the secure and regular transfer of aid through multiple crossing points, stressing the urgent need for a humanitarian ceasefire in Gaza.

Griffiths expressed his amazement at witnessing health institutions becoming targets and humanitarian workers facing risks. He warned that rains are forcing children, women, and the elderly to sleep in the mud, infectious diseases continue to spread, and they will become the leading cause of death if the situation persists.

Japan: ICJ measures binding, adherence to international humanitarian law necessary

Japan’s Representative to the UN stated that the measures adopted by the International Court of Justice are binding on all parties, emphasizing the need for adherence to international humanitarian law.

He added that the rule of law necessitates respect for international law, international humanitarian law, and the various decisions of the UN Security Council and General Assembly, along with all international agreements, to ensure security and peace.

China: Continuing war in Gaza destabilizes the entire region

China's Representative warned that the ongoing war in Gaza will only lead to more casualties and destabilize the entire region, making lasting peace in the Middle East distant.
He urged the UN Security Council to take decisive steps to enhance all diplomatic efforts aimed at achieving a ceasefire, calling upon Israel to immediately cease its indiscriminate military attacks and destruction in Gaza, as well as to cooperate fully in removing obstacles hindering aid delivery.
He further called for ending Israeli attacks on Palestinian civilians, preventing forced displacement, halting Israeli settlements in the occupied West Bank, and releasing and ceasing the mistreatment of Palestinian prisoners.
South Korea: Respecting ICJ's role and decisions is binding
The South Korean Representative affirmed respect for the role of the International Court of Justice, stating that the provisional measures called for by the court are considered binding.
Korea's delegate emphasized that these provisional measures should prevent further deterioration in Gaza. He expressed commitment to the two-state solution to fulfill the aspirations of Palestinian people, stressing the need for a humanitarian ceasefire, not only to deliver aid but also to continue meaningful negotiations for the two-state solution.
Russia calls for humanitarian ceasefire
Russia's UN Ambassador, Vasily Alekseyevich Nebenzya, called for a humanitarian ceasefire in Gaza, urging Israel to halt its military attacks on hospitals in Gaza and Jenin.
He emphasized that if hostilities are not stopped, settling the conflict on recognized international principles will be impossible. Nebenzya considered the defunding of UNRWA by some Western countries, notably the United States, a very serious matter.
He insisted that the UN agency must continue its work, and the overwhelming majority of the international community should not remain silent in the face of Israel's actions.
France: Two-state solution the path to just peace
France emphasized the need for an immediate ceasefire and urged Israel to respect international humanitarian law. The country's representative to the UN stressed the absolute necessity of removing all obstacles hindering humanitarian access and the implementation of Resolutions 2712 and 2720.
France's delegate highlighted the importance of the provisional measures adopted by the International Court of Justice, reaffirming commitment to international law. She emphasized that the two-state solution remains the only way to achieve a just and lasting peace, both politically and on the ground.
United States: Two-state solution ensures security and peace
The U.S. delegate, Linda Thomas-Greenfield, asserted that the two-state solution, with equal measures of peace, security, and dignity for both, is the path to ensure security and peace.
She acknowledged the dire humanitarian situation in Gaza and urged accelerating efforts to bring in essential aid. The U.S. delegate stated that the measures from the International Court of Justice align with U.S. policy, calling for compliance with international humanitarian law and allowing the entry of humanitarian aid, including food, medicine, and water.

Wafa 31/12/2024

***

Dozens of settlers storm Al-Aqsa Mosque

Jerusalem - settlers stormed the courtyards of the blessed Al-Aqsa Mosque, under the protection of the Israeli occupation police.
Dozens of settlers stormed Al-Aqsa Mosque, from the direction of the Mughariba Gate, carried out provocative tours of its courtyards, and performed Talmudic rituals.

The occupation police stationed at the gates of the Old City and Al-Aqsa Mosque also prevented citizens from entering, causing the number of worshipers to decrease for the fourth month in a row.

Al Quds newspaper 31/1/2024

***

إسرائيل ترتكب 2269 مجزرة في 116 يوما

نفذ الجيش الإسرائيلي هجمات على غزة بـ66 ألف طن من المتفجرات منذ 7 أكتوبر، وأدى إلى تهجير مليوني شخص

عدد القتلى الفلسطينيون
26.751

11.500
طفل

8.000
امرأة

65.636
عدد المصابين

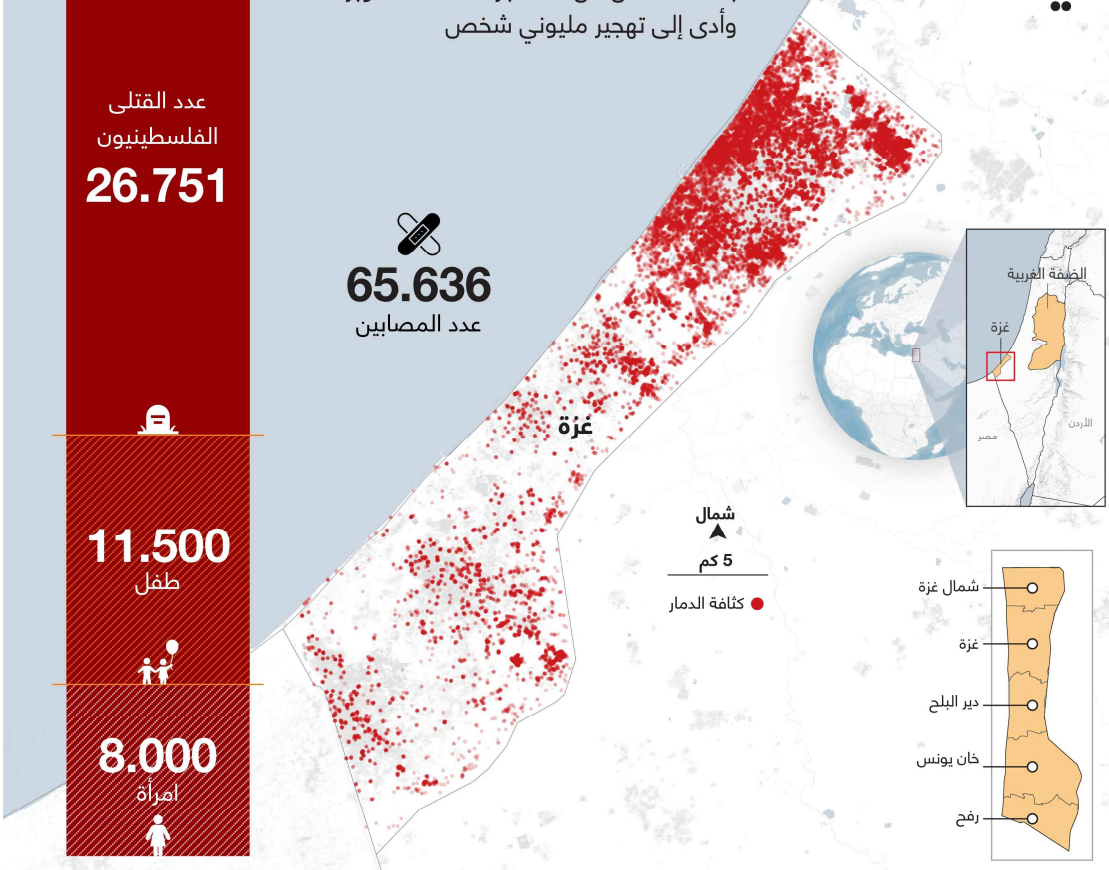

الأبنية المدمرة بالكامل
70 ألف مسكن
161 مسجدا
140 مبنى حكوميا
99 مدرسة وجامعة

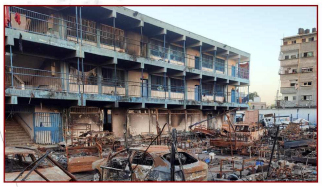

المباني المتضررة
290 ألف مسكن
295 مدرسة وجامعة
253 مسجدا
3 كنائس

خارج الخدمة
30 مستشفى
53 مركزا صحيا

المصدر: المكتب الإعلامي التابع لحكومة غزة 31.01.2024